بدء فعاليات ملتقى عمان الفلكي بمركز جامعة السلطان قابوس الثقافي

مجانية لأعضائها النشطين والطلبة والطالبات المتفوقين في المقررات الفلكية بمؤسسات التعليم العالي .

مسقط / متابعات :

رعى السيد عبدا للّه بن حمد البوسعيدي رئيس جهاز الرقابة المالية لسلطنة عمان حفل افتتاح ملتقى عمان الفلكي الذي نظمته الجمعية الفلكية العمانية بمركز جامعة السلطان قابوس الثقافي وذلك بحضور محمد بن ناصر العلوي وزير الشؤون القانونية وجمع من المسئولين والمهتمين بعلم الفلك.

بدأ حفل الافتتاح بتلاوة عطرة من القرآن الكريم تلاها الطالب الوارث بن سالم الرواحي، بعدها قدم رئيس مجلس إدارة الجمعية الفلكية العمانية الدكتور صالح بن سعيد الشيذاني كلمة قال فيها: يمثل هذا الملتقى البهيج انطلاقة سلسلة من الملتقيات الوطنية الفلكية التي تنظمها الجمعية الفلكية العمانية دعما لمسيرة التنمية وإبرازا لما تزخر به بلادنا الحبيبة،مضيفا بأن الملتقى ينطلق بنا هذا العام تحت شعار "تراث تليد وشباب طموح" ليترجم رغبة صادقة لدى الجمعية ومساعي حميدة لجهات حكومية وخاصة من أجل توثيق التراث الفلكي العماني وإبراز قيمته العلمية والفكرية في وقت قل العارفون به والمطبقون لأساليبه، فالملتقى يرنو الى تسليط الضوء على جوانبه المختلفة ويستعرض بعض المشاريع المجيدة والجهود المبذولة للحفاظ على تراث عمان الفلكي الخالد مشيدين بالجهود المتميزة في هذا الإطار وخصوصا من قبل وزارة التراث والثقافة ووزارة الزراعة ووزارة الثروة السمكية والهيئة العامة للوثائق والمخطوطات ومكتبة السيد محمد بن أحمد البوسعيدي.

وكدا في كلمته ان الجمعية الفلكية العمانية وهي تدشن سلسلتها من الملتقيات الفلكية العمانية ومناشطها لتسعى إلى أن ترفد المجتمع بالخبرات والكفاءات والمعارف التي تربط حاضر عمان الزاهر ومستقبلها المشرق بماضيها العريق وتاريخها التليد الذي سطرت الأقلام أحرفه بالنور وكتبت أسفاره بالتبر فكان من أبناء عمان من قادوا العالم وغيروا بمعارفهم تاريخه .

واختتم رئيس مجلس إدارة الجمعية الفلكية العمانية كلمته قائلا: (قد سعت الجمعية في أعوامها الثلاثة الماضية الى مواصلة تنمية قدرات أعضائها وصقل مهاراتهم في إطار الارتقاء بالعمل التطوعي ضمن خططها للوصول الى مستوى الاحترافية في العمل والتنوع في الخبرات وهو هدف لا يسهل تحقيقه مع قلة الدعم وضعف تجدد المنتسبين، وإدراكا لأهمية العمل التطوعي ودعما له فقد رأت الجمعية أن تمنح عضوية

أضواء

العادات... ليست ديناً!

الخلط بين ما هو "ديني" و"عادي" من العادات والتقاليد التي لا يخلو منها أي مجتمع بشري، أصبح أمراً مربكاً ومزعجاً في الطرح الفكري والعملي. ولتجلية الأمر من البداية يجب وضع الخط الفاصل بين الأمرين حتى لا تفسر العادات في حكم العبادات، فشتان بين الموضوعين دينياً أولاً وفكرياً ثانياً، ومتى تحولت العبادات إلى عادات فقدت روحانيتها وأثرها في النفس الإنسانية.

د.عبدالله العوضي

لذا يقال في الأمثال من العادة ترك العادة حتى لا تصبح واجباً ثقيلاً أو أمراً يخجل الإنسان من تركه.

في المجتمعات العربية والإسلامية لم يتم هذا الفرز ولم يبن هذا الجدار العازل حتى لا يحاكم الناس على العادات الموروثة وفقاً لأحكام الدين في الحل والحرمة وما بينهما.

من الناحية الاجتماعية في الحياة البشرية وبكل تياراتها ومعتقداتها، فالدين يمثل أحد عوامل الضبط الاجتماعي وقد يكون عند البعض عاملاً رئيسياً والعادات والتقاليد والأعراف عوامل فرعية، ومن المتفق عليه أن الدين لا يستبعد عن هذا المجال، لما للدين من قدسية خاصة لدى جميع الأمم وإن اعتقد البعض بـ"الطواطم".

لا نريد أن تصل مرتبة "العادة" إلى التقديس أو الضحية، وكأن من يقوم بأي سلوك مخالف لها يجرم دينياً ويحاكم شرعياً وكأنه خالف معلوماً من الدين بالضرورة.

أن نواجه أحياناً أناساً يعانون الالتباس بين ما هو ديني وما هو عادي أي بمعنى ما درج عليه الناس في أي مجتمع، لذا قد تحدث مشادة بين شخص وآخر على لباس اعتاد شريحة من الناس ارتداءه سواء كان رجلاً أم امرأة.

ففي بعض المجتمعات نرى أن الرجل الذي يغطي رأسه، يعد في عداد من ارتكبوا فعلاً مشيناً، بل إن بعض الناس يهرعون حتى في المساجد إلى وضع غطاء على رأس المصلي، حتى وإن كان في وضع الصلاة لاعتقادهم بأن في صلاته نقصاً فيما لو ترك رأسه حاسراً، مع أنه لا يوجد في فقه الصلاة ما يدعو إلى ذلك بل إن بعض الفقهاء ربطوا كشف الرأس من الغطاء بالمزيد من التذلل للّه.

حتى إذا كان بعض الفقهاء قد اعتادوا في تخريجاتهم لبعض المسائل الفقهية كمن اتخذ "العرف" وهو جزء من العادات والتقاليد، مبرراً لجواز بعض الأحكام الشرعية لم يصموا المخالفين أو تاركي تلك الأحكام بأي وصف ديني سلبي وإلا كان العرف بمثابة الدين في الحكم وهو ما لم يقل به أحد.

لذا نجد أن أكثر من تسعين في المائة من أحكام الدين تخص جانب المعاملات التي تخضع لميزان المرونة والأخذ والعطاء لأنها تتماشى مع احتياجات الناس المتغيرة، فأحكامها قابلة لمتغيرات الزمان والمكان.

وهذا مما قد يوقع المتشددين والمتطرفين من أي تيار كانوا في مصيدة التزمت في أمر له في الدين سعة صدر ومرونة حكم.

فعندما نسمع مقولة إن عادة القوم فعل كذا وكذا أثناء حراكهم مع الآخرين في شتى مناحي الحياة، فهذا لا يعني أنهم يتبعون تعاليم الدين التي قد تتعارض فعلاً مع بعض تلك العادات التي قد لا يتخلى عنها البعض بدعوى أنها لصيقة بالدين إن لم تكن جزءاً من الدين وهي بعد التمحيص الدقيق ليست كذلك.

عن/ جريدة (الاتحاد) الاماراتية

نتائج إيجابية لبناء علاقة استراتيجية بين الإمارات و تركيا

ابوظبي / متابعات :

اختتمت في العاصمة أبوظبي أعمال الاجتماع الثامن للجنة الإماراتية التركية الاقتصادية المشتركة، حيث قام المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد الاماراتي بتوقيع البيان الختامي مع السيد محمد شمشك وزير المالية التركي بحضور محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي، وكيل وزارة الاقتصاد و فورال ألتاي، سفير تركيا لدى الامارات الى جانب كبار المسؤولين بين البلدين.

وقال المنصوري إن الدورة الثامنة لاجتماعات اللجنة المشتركة حققت نتائج ايجابية ستساهم بتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وخاصة في الجوانب الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، مشيراً إلى أن البلدين يمتلكان الكثير من الفرص القوية لتطوير العلاقات الثنائية وتعزيز التعاون في مختلف المجالات والقطاعات.

وأكد أهمية النهج العملي الذي تعتمده وزارة الاقتصاد في التعامل مع اللجان الاقتصادية المشتركة من خلال وضع آلية متابعة فعالة حول ما يتم الاتفاق عليه في اجتماعات اللجان الاقتصادية المشتركة. وأشار إلى حرص الوزارة على تطبيق هذا النهج على نتائج الدورة االثامنة للجنة المشتركة مع تركيا.

وتضمن البيان الختامي لاجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة مجموعة من الخطوات العملية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين في مختلف القطاعات والمجالات أبرزها التجارة والاستثمار والطيران المدني والطاقة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وحقوق الملكية الفكرية والرعاية الصحية والمواصفات والمقاييس والبتروكيماويات والزراعة والقطاع الخاص والتشريعات والقوانين.

وأضاف المنصوري ان مناقشات اللجنة اتسمت بالوضوح والشفافية في طرح مختلف المسائل الواردة في جدول الأعمال وكانت وجهات النظر متطابقة حيال كل قضايا النقاش ما افضى الى الخروج بنتائج ايجابية ستعزز العلاقات الثنائية وتدفعها قدما الى الامام في ظل توجيهات قائدي البلدين الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة واخيه الرئيس عبدالله غول رئيس الجمهورية التركية.

وأشار وزير الاقتصاد الى ان موضوع الاستثمار شغل حيزا كبيرا من المناقشات خلال الاجتماعات الرئيسية او في لقاءات العمل بين ممثلي القطاعات في البلدين وتم التركيز على ضرورة معالجة معوقات الاستثمار لتشجيع وتحفيز رجال الاعمال لتعزيز وتوسيع استثماراتهم في تركيا والامارات.

وأعرب الجانبان عن اهتمامهما في اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية تركيا، وأشارا إلى أهمية تحقيق تقدم في اتفاقية التجارة الحرة. واتفقوا على المشاركة في الجهود المشتركة مع الأطراف المتعاقدة الأخرى من أجل وضعها موضع التنفيذ في نظام الأفضلية التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وأكد البلدان عزمهما على زيادة حجم التجارة الثنائية والوصول إلى مستوى 10 مليارات دولار بحلول نهاية عام 2015. وأبلغ الجانب التركي الجانب الإماراتي أن تركيا سوف تدعم مشاركة الشركات التركية في 119 معرضا التي سيتم تنظيمها في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2011 وفي هذا السياق، دعا الجانب التركي إلى المشاركة في المعارض التي ستنظم في تركيا.

وأكد الجانبان أهمية الاستثمارات الثنائية للتنمية الاقتصادية في كلا البلدين ، وأبديا اهتماما ورغبة عالية في تعزيز التدفقات الاستثمارية الثنائية حيث تم استعراض واقع البيئة الاستثمارية في كلا البلدين وتبادل المعلومات بشأن نظم الاستثمار المختلفة والفرص الاستثمارية في كلا البلدين. وأشار الجانب الإماراتي إلى أنه تم توسيع نطاق المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية المتخصصة بهدف تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية في الدولة.

واتفق الجانبان على تشجيع تبادل الزيارات للمناطق الاقتصادية الحرة والمتخصصة وتبادل المعلومات بشأن التنمية والتعاون بالنسبة للاستثمارات المشتركة. واتفقا على تشجيع الشركات على الدخول في مشاريع مشتركة ، ليس فقط في تركيا والإمارات العربية المتحدة وإنما أيضا في بلدان أخرى.

واتفق البلدان على نشر الوعي بين مجتمعات الأعمال في كلا البلدين بشأن اتفاقات تجنب الازدواج الضريبي وتعزيز وحماية الاستثمارت المتبادلة. وفي مجال حقوق الملكية الفكرية أبدى الجانبان ارتياحهما للتعاون المستمر في مجال حقوق الملكية الفكرية في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) ، ومنظمة التجارة العالمية ، واتفاقية باريس.

أما بالنسبة للتعاون الصناعي فقد أشار الطرفان الى ضرورة إشراك الشركات من كلا البلدين في عدد من المشاريع في مجالات الصناعة والبنية التحتية والتطوير العقاري في دولة الإمارات العربية المتحدة وتركيا واتفقا على تبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق بالمناطق الصناعية والمجمعات التقنية، ومراكز البحوث والتنمية.

وأعرب الجانب الإماراتي عن رغبة المناطق الصناعية المتخصصة في الإمارات العربية المتحدة لزيارة المناطق الصناعية في تركيا لاستكشاف المرافق والخدمات وتبادل الخبرات في هذا الصدد.

وفي مجال البتروكيماويات اتفق الجانبان على تشجيع التعاون الصناعي في مجالات الصناعات البتروكيماوية ذات الصلة. وشجع الجانب الإماراتي الجهود المبذولة من قبل شركات الاستثمار في الإمارات بالتعاون مع الشركات التركية المتخصصة في مجال البتروكيماويات.

وفي هذا السياق قال عبيد سعيد الظاهري نائب الرئيس التنفيذي لشركة (بروج) خلال مشاركته في ملتقى رجال الاعمال على هامش اجتماعات اللجنة: تسعى شركة ابوظبي للدائن البلاستيكية (بروج) الى تعزيز الشراكة التجارية مع الجمهورية التركية وغيرها من الاسواق الواعدة. كما إن التطورات الكبيرة التي حققتها ابوظبي في صناعة البتروكيماويات سواء على مستوى المشروعات الاستثمارية المقامة في الامارات او الخارج تطلع شركة (بروج) الى تعزيز شراكات تجارية في الاسواق الواعدة حيث إن هذه الاستراتيجية تتضمن رؤية حكومة ابوظبي 2030 بتنويع الاقتصاد وزيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي وتعزيز دور القطاعات غير النفطية خاصة تلك القطاعات التي تساهم في تحقيق قيمة مضافة الى اقتصاد الامارات وامارة ابوظبي.

وأضاف الظاهري ان شركة (بروج) قامت بالعديد من التوسعات في الأسواق الواعدة ومنها الصين اذ اقامت محطتين لوجيستيتين ووحدة تصنيع المركبات في شانغهاي الى جانب محطة لوجيستية أخرى في سنغافورة.

وأكد الطرفان أهمية التعاون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم واتفقا على تبادل المعلومات حول الخبرات والممارسات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كلا البلدين. واتفق الجانبان على تعزيز التعاون وتبادل المعلومات المتعلقة بالاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنظيم معرض مشترك للشركات الصغيرة والمتوسطة وتبادل الوفود بين البلدين.

وإدراكا لأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة لكلا البلدين ، أستعرض الجانب الإماراتي مشروع القانون الجديد للشركات الصغيرة والمتوسطة. علاوة على ذلك ، قدمت الإمارات مقترحاً للتوقيع على مذكرة تفاهم مع الجانب التركي حول التعاون في مجال الشركات الصغيرة والمتوسطة في أقرب وقت ممكن الى جانب ارسال وفد من رجال الأعمال الشباب الى تركيا لدراسة تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية.

واتفق الجانبان على التعاون بين السلطات المختصة في البلدين في مجال الطيران المدني واتفقا على حث سلطات الطيران المدني لمواصلة تطوير التعاون. واتفق الجانبان على تشجيع الجهات المعنية على عقد الاجتماع المقبل للطيران المدني في أقرب وقت ممكن.

واعرب الجانبان عن استعدادهما للتوقيع على مذكرة تفاهم حول الطرق والنقل البحري في أقرب وقت ممكن. وقبل الجانب الإماراتي مناقشة الاقتراح التركي بشأن بدء مفاوضات بشأن اتفاق الطرق الدولية لتسهيل النقل وتطوير عمليات النقل البري. وفي هذا السياق ، قرر الجانبان عقد اجتماع بين السلطات المختصة في كلا البلدين من أجل الشروع في المفاوضات.

موعد المعلمين الكويتيين مع الزيادات قريب ومكافآت الطلبة تصل إلى (200) و(300) دينار

الكويت / متابعات :

عكفت اللجنة التعليمية البرلمانية الكويتية على مناقشة مقترح بزيادة مكافأة الطلبة الى 200 دينار للطالب الأعزب و300 دينار للمتزوج.

كما أعلنت مصادر تربوية رفيعة المستوى أن وزيرة التربية و التعليم العالي الدكتورة موضي الحمود تتابع مع ديوان الخدمة المدنية الكتاب الخاص بشأن زيادة رواتب المعلمين العاملين في مدارس الوزارة من الكويتيين والوافدين، مشيرة الى أن الزيادة سترى النور قريبا بعد ان انتهى الديوان من دراستها.

من جهته، أكد مصدر مطلع في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الكويتية أن ميزانية المؤسسة لا تتأثر بالزيادات التي تقرها الحكومة، لأن ميزانيتها لا تتحمل أي زيادة تطرأ على رواتب العسكريين، سواء كانت الزيادة بنسبة مئة في المئة على الراتب الأساسي او 70 في المئة، فأي زيادة ستقر تتحملها الحكومة، كونها ملزمة بتغطية الزيادات المقبلة.

وقال المصدر ان هناك اتفاقا بين الحكومة والمؤسسة في شأن أي زيادات مالية لموظفي الدولة على ألا تتحملها المؤسسة، والحكومة هي الملزمة بتغطية كافة الزيادات حسب النسب التي تقر من قبلها.

وعن توجه وزارة المالية الى تخفيض نسبة زيادة العسكريين من مئة في المئة الى 70 في المئة، لفت المصدر الى أن المؤسسة لا تتدخل في مثل هذا الأمر، وهي تنفذ ما يطلب منها طالما ان الحكومة هي من سيغطي زيادة العسكريين.

وأكد مصدر برلماني لصحيفة (الراي) الكويتية ان اللجنة التعليمية ستناقش اقتراح كتلة التنمية والاصلاح البرلمانية الداعي الى زيادة المكافأة الطلابية الى 200 دينار للطالب الاعزب و300 دينار للمتزوج. ولفت الى أن الاجتماع سيتطرق أيضا الى انشاء هيئة أكاديمية تنضوي تحتها المؤسسات التعليمية كافة بالاضافة الى التعليم الخاص.

ودعا النائب حسين الحريتي الحكومة الى التدخل تشريعيا من خلال صلاحياتها لاقرار زيادة الموظفين المدنيين والمتقاعدين.

وقال الحريتي (ان الحكومة رصدت من خلال مراكزها الدراسية مستوى التضخم والغلاء، لذا بات لزاما عليها اقرار زيادة الموظفين المدنيين أسوة بالعسكريين. ونأمل أن تكون الزيادة على الراتب الأساسي) . وأكد (ان لم تبادر الحكومة الى ذلك فان النواب سيضطرون الى تقديم اقتراح أو اللجوء الى اجراء من أجل تحقيق زيادة الموظفين المدنيين) .

وزارة السياحة السعودية تضخ (334) مليون ريال للتطوير السياحي في مختلف مناطق المملكة

الرياض / متابعات :

بلغ إجمالي العقود التي اعتمدتها الهيئة العامة للسياحة والآثار السعودية خلال العام الماضي 334 مليون ريال سعودي ، وتخدم هذه العقود مشاريع التطوير السياحي لمختلف مناطق المملكة من خلال عدد من المؤسسات والشركات الوطنية .

وأوضح مدير إدارة المشتريات والعقود بالهيئة أحمد بن عبد الله الشهري أن هذه العقود التي وقّعها الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز رئيس الهيئة تضمنت إنشاء خمسة متاحف إقليمية في كل من (الدمام- عسير- حائل- تبوك- الباحة) بالإضافة إلى مجموعة من المشاريع التي تعنى بتأهيل وترميم بعض المواقع السياحية والتراثية شملت تنفيذ أعمال التهيئة للمنطقة المحيطة بقلعة تبوك، ومنطقة آبار حمى بنجران وموقع درب الكرا بالطائف، ومتنزه المانعية البري بالقصيم، وقرية القصار ومرفأ الصيادين بفرسان ومرسى جازان، وتجهيز العروض المتحفية في قصر المصمك، ونظافة المواقع والمباني الأثرية والتاريخية في مناطق المملكة، وترميم مركز الزوار الواقع بقرية دارين بمحافظة القطيف، وتأهيل وترميم بيت النصار بحي الدرع بالجوف، وتنسيق موقع الحجر بمدائن صالح بالمدينة المنورة، وإنشاء مركز استقبال خارج موقع الأخدود بنجران. كما ضمت مشاريع التهيئة موقع توارن بمنطقة حائل، وتسوير المواقع الأثرية والتاريخية بمنطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، وتجهيز وتأثيث مراكز الزوار في مناطق مختلفة من المملكة، وتوريد خزائن عرض لبعض المباني الأثرية، وتجهيز العروض المتحفية في كل من قصر إبراهيم والمدرسة الأميرية وبيت البيعة، وترميم قصر خزام الأثري بمحافظة الإحساء، وإنشاء مركز المعلومات السياحي بمدخل عقدة بمنطقة حائل، وإنشاء خيمة المدخل الشمالي في المنطقة التراثية بمحافظة العلا، وتنفيذ مركز الزوار بالمنطقة القريبة من آبار حما، وتهيئة الممرات الرئيسية بحي الدرع، وتأهيل سكة حديد الحجاز التاريخية بالمدينة المنورة.

وذكر الشهري أن من بين العقود عقوداً استشارية وخدمية لتنفيذ مشروع مسح المؤسسات السياحية، بهدف جمع وتوفير وتحليل البيانات والإحصاءات الدقيقة والحديثة عن مستويات ومعدلات وخصائص العرض السياحي، وتنفيذ مشروع الحقائب لعدد من الفرص الاستثمارية السياحية التي تهدف إلى إعداد عشر فرص استثمارية سياحية وأعدة موجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تكون ملائمة للتطبيق في المملكة.

واحتوت العقود على مجموعة من المشاريع التوعوية التي تهدف إلى تأصيل دور السياحة في الأوساط المجتمعية والمحلية، ويتمثل ذلك في تنفيذ المرحلة الثالثة لبرنامج تمكين المجتمعات المحلية المعروف (السياحة تثري)، وكذلك الاستمرار في تنفيذ برنامج التربية السياحية المدرسية (ابتسم) وإدارة وتنفيذ أنشطة برنامج التوعية السياحية البيئية (لا تترك أثرا)، وتنفيذ مشروع التوعية المهنية.

واستكمالاً للمنظومة التطويرية السياحية التي تعكف الهيئة على بنائها، قامت الهيئة بتوقيع مجموعة من العقود التسويقية والإعلامية للمساهمة في تسويق الوجهات السياحية الداخلية الجاذبة من خلال إعلانات مقروءة ومشاهدة ومسموعة. وشملت المشاريع كذلك مجموعة مشاريع التعاملات الإلكترونية التي تميزت بها الهيئة ومنها مشروع تنفيذ المرحلة الثانية من بوابة الاتصال الداخلية ومحرك البحث SEEK، وكذلك تشغيل مركز الدعم والتسويق السياحي، وتصميم ونشر معلومات وصور المواقع الأثرية والتاريخية على (جوجل أيرث) ، وتشغيل مركز المعلومات السياحية، وتطوير وطباعة الخرائط السياحية.

وأضاف مدير إدارة المشتريات والعقود أن الهيئة تتابع سير أعمال هذه المشاريع مع المتعاقدين، لضمان تنفيذها وفقاً لأعلى مستوى من الجودة بما يحقق التطلعات من وراء تنفيذها.